تقدير موقف

آفاق تطوّر العلاقات الصينية العربية

2023/4/17

مركز دراسات الأمة

تقدير موقف

آفاق تطوّر العلاقات الصينية العربية

جاءت الرعاية الصينية للاتفاق السعودي الإيراني في العاصمة الصينية بكين بمثابة نقلة جيوسياسية في السياسة الصينية تحمل إشارات مهمة إلى احتمالات انتقالها من فاعل اقتصادي في المنطقة العربية وغرب آسيا (الشرق الاوسط) الى فاعل اقتصادي وسياسي وأمني، خصوصا أنها جاءت بعد عرض قدّمه الرئيس الصيني شي جين بينغ لقادة السعودية، الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده محمد بن سلمان، للوساطة بين الرياض وطهران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خلال مشاركته في القمم العربية الثلاث التي عُقدت في الرياض في كانون أول/ديسمبر 2022، والتي أتبعها باستضافة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في بكين في شباط/فبراير 2023.

وتطرح هذه النقلة النوعية في الموقف الصيني تساؤلات مهمة حول دوافع الصين للتحول من فاعل جيواقتصادي الى فاعل جيوسياسي في المنطقة، وحول متطلبات هذا التحوّل وآفاقه المستقبلية المتوقعة.

أولًا: دوافع الانفتاح الصيني على المنطقة

شكّلت الوساطة الصينية بين الرياض وطهران ترجمة عملية للعلاقات الجيواقتصادية المتجذرة والمتطورة بين بكين وكل من السعودية وإيران ومنطقة الشرق الأوسط عمومًا (غرب آسيا وأفغانستان إلى جانب المنطقة العربية)، حيث فاق التبادل التجاري بين الصين والسعودية الـ 87 مليار دولار في العام 2022، ومع إيران الـ 14 مليار دولار، علمًا بأن منطقة الخليج العربي تزوّد الصين بنحو 47 % من احتياجاتها من الطاقة، إذ تحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات تليها العراق، في حين أن روسيا باتت تحتل مركزًا متقدما بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا بتقدّمها على العراق والسعودية. وهي حقائق جعلت من أمن الخليج في صُلب اهتمام الاستراتيجية الصينية بما يخدم مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها بالآتي:

1. دعم مشروعها الحزام والطريق (BRI) الذي طرحته الصين في العام 2012 لإنشاء شبكة من الطرق البرية والبحرية والموانئ لضمان تدفق البضائع والاستثمارت والوصول إلى الأسواق، ما يجعل من غرب آسيا ومنطقة الخليج العربي أحد العُقد الاستراتيجية في المشروع الجيواقتصادي الصيني لتوسيع نشاطها الاقتصادي والفكاك من محاولات محاصرتها من قبل الولايات المتحدة وشركائها في أوروبا وآسيا.

2. تعزيز مكانة العملة الصينية الرينبيني المعروفة (باليوان) وتقديمها كعملة تداول منافسة للدولار الأمريكي عبر إجراء التسويات في بورصة شنغهاي للنفط والغاز وتشجيع دول المنطقة، وخصوصًا السعودية ودول الخليج والعراق وإيران، على التداول بعملتها، طارحة بذلك مفهوم (البترو يوان) منافسًا (للبترو دولار).
3. تجاوز المعيقات والجهود الأمريكية لحصار الصين واحتوائها ضمن حدود بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا، والحدّ من نموها الاقتصادي كقطب دولي، إلى جانب الاتحاد الأوروبي.
4. تعزيز المناعة الاقتصادية في مواجهة المنافسة الأمريكية والأوروبية والهندية، وفي مواجهة العقوبات المتوقعة من الولايات المتحدة، بتوفير بدائل وأسواق جديدة للصين في حال اشتداد المنافسة مع الولايات المتحدة وتصاعد الحرب التجارية بين البلدين لتشمل القارة الأوروبية وذلك من خلال:

أ. تحقيق التوازن في ظل المنافسة القوية مع الولايات المتحدة ومخاوف من تراجع حجم التجارة نتيجة العقوبات والتوترات بين البلدين، ففي حين تجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي الـ 912 مليار دولار وبلغ الـ 690 مليار دولار مع الولايات المتحدة و975 مليار دولار مع دول رابطة آسيان، نما التبادل التجاري مع منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي بمقدار 35 % ليبلغ 507 مليار دولار في العام 2022، وتضاعف مع الشريك الروسي بمقدار الضعف خلال عام واحد ليبلغ 190 مليار دولار، موفرًا بذلك بديلًا محتملًا للأسواق الأمريكية والأوروبية في حال تصاعد التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية، لتتمكن الصين بذلك من امتصاص الصدمات الناجمة عن العقوبات الأوروبية والأمريكية وتعزيز البدائل المتوفرة في الأسواق العربية والروسية.

ب. تحقيق الاستقرار في الخليج العربي وغرب آسيا كعقدة اتصال تُمكّنها من الاقتراب من إفريقيا وأوروبا والعالم العربي، وتضمن تدفق موارد النفط الخام والغاز وغيره من الخامات ورؤوس الأموال.

5. تحقيق التوازن وتوسيع خيارات التعامل مع الشريك الاستراتيجي والجار الروسي الذي بات مصدرًا مهمًا للطاقة، بشقيها النفط والغاز، خصوصًا بعد تنامي التبادل التجاري بين روسيا والصين لتقفز إلى 190 مليار دولار، ليتضاعف في أقلّ من عامين من اندلاع الحرب الأوكرانية.
6. تعزيز مكانة المنظمات الإقليمية التي تُعتبر الصين شريكًا ومؤسسًا لها وتطوير عملها، كمنظمة شنغهاي للتعاون التي تضم روسيا والصين ودول الاتحاد السوفيتي السابق والهند وإيران والتحقت بها السعودية، ومجموعة دول بريكس التي تضمّ روسيا والبرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا، علما بأن مصر باتت عضوًا مؤسسًا في(بنك التنمية الجديد) التابع لمجموعة بريكس كخطوة أولى للانضمام إليها، في حين أن السعودية وإيران وتركيا والأرجنتين تطمح لاكتساب العضوية في المجموعة، الى جانب 16 دولة أخرى طلبت الانضمام لمجموعة دول بريكس.

في ضوء ذلك فإن سعي الصين لتعزيز علاقاتها بالقارة الإفريقية ومنطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا التي تعتبر أبرز شركائها بحجم تبادل تجاري يقدر بنحو 975 مليار دولار وكذلك مع المنطقة العربية والشرق الاوسط يحجم تجارة 507 مليار دولار، بات هدفًا حيويًا لمواجهة التقلبات في العلاقة مع شركائها في أوروبا والولايات المتحدة.

ثانًا: مسارات الاستراتيجية الصينية تجاه المنطقة

اتخذ تطوّر الاستراتيجية الصينية تجاه المنطقة العربية وغرب آسيا مسارين:

- **المسار الاقتصادي:** وذلك عبر سياسة صينية تهدف لتعزيز علاقاتها بدول المنطقة، وعلى رأسها باكستان وإيران والسعودية وتركيا، وصولًا إلى مصر والجزائر، وتمثّل ذلك بالخطوات التالية:

1. مضاعفة الصين تبادلها التجاري مع دول الشرق الأوسط خلال الأعوام الخمسة الأخيرة بمقدار النصف، من 250 مليار دولار ليبلغ 507 مليار دولار، وبمعدل نمو شبه ثابت بلغ 27 %، علما بأنه شهد قفزة كبيرة في العام 2022 بلغت فيها نسبة النمو في حجم التبادل التجاري 35 % متفوقًا من حيث معدلات النمو على نمو التجارة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول رابطة دول آسيان[1].
2. تنمية العلاقات والشراكات الاقتصادية على ضفتي الخليج العربي، مدفوعة بخطط الصين لتحقيق رؤيتها المعروفة بمبادرة الحزام والطريق (BRI)[2] بإنشاء طرق برية وبحرية تمكّنها من الوصول إلى الأسواق في أنحاء مختلفة من العالم عبر شبكة من الطرق والموانئ البحرية المرتبطة بالنشاط التجاري والصناعي الصيني، وبما يعزز التوجهات الصينية تجاه المنطقة العربية التي تُمثل عقدة جيوستراتيجية على مفترق الطرق البرية والبحرية تجاه أوروبا والقارة الإفريقية، معززة بذلك من مكانتها الاقتصادية.
3. تنويع مصادر الطاقة والأسواق والممرات البرية والبحرية في الآن ذاته، سواء عبر تطوير ميناء جوادر الباكستاني وميناء تشابهار في إيران وميناء جيزان في السعودية، والاستثمار في ميناء الدقم في سلطنةعمان، ومحاولتها إيجاد موطء قدم في ميناء حيفا المحتل وقناة السويس وميناء بورسعيد وميناء بورتسودان في إقليم أم درمان بالسودان، وتنمية العلاقات التجارية مع كل من تونس والجزائر وليبيا[3].

---

[1] رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصارً باسم آسيان (بالإنجليزية: ASEAN اختصارًا لـ The Association of Southeast Asian Nations) هو اتحاد سياسي واقتصادي بين 10 دول أعضاء في جنوب شرق آسيا، يهدف لتعزيز التعاون الحكومي الدولي وتسهيل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري والتعليمي والاجتماعي والثقافي بين أعضائه ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ. تبلغ مساحة الاتحاد 4522518 كيلومتر مربع ويقدر إجمالي عدد السكان بحوالي 668 مليون. وتضم في عضويتها (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وبروناي وفيتنام ولاوس وبورما وكمبوديا).

[2] اختصار لـ (The Belt & Road Initiative) وبالصينية: (丝绸之路经济带和21世纪海上丝绸之路) واختصاراً (بالصينية: 路一带一)، وهي مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية. وتم دمج المبادرة في دستور جمهورية الصين الشعبية في عام 2017، وتصف الحكومة الصينية المبادرة بأنها «محاولة لتعزيز الاتصال الإقليمي واحتضان مستقبل أكثر إشراقًا». وتاريخ الانتهاء المستهدف للمشروع هو عام 2049 والذي سيتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

[3] أشركت الصين ليبيا في 2018 مبدئيًا في مبادرة «الحزام والطريق» بتوقيع مذكرة تفاهم، ويتوقع أن يشارك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) ومقره بكين في جهود إعادة الإعمار بحسب مصادر صحفية، بالتوازي مع مضاعفة حجم الواردات الصينية من النفط الليبي.

4. الرغبة الصينية بتعزيز مكانة العملة الصينية الرينبيني (عملة الشعب)[4] المعروفة بـ (اليوان)، وذلك من خلال إجراء المبادلات التجارية بالعملات المحلية وإنشاء بورصة شنغهاي للنفط والغاز لعقد الصفقات باليوان كبديل للدولار، وتجاوز السيطرة الأمريكية على نظم التحويل المالي والتأمينات، وهو ما أطلق مفاوضات سعودية صينية لهذه الغاية بدأت بشحنات نفطية في كانون أول/ديسمبر 2022، في حين تعاقدت شركة توتال انيرجيز الفرنسية مع شركات صينية لتصدير 65 ألف طن من الغاز الإماراتي عبر تسويات في سوق شنغهاي للبورصة بالعملة الصينية اليوان بداية شهر آذار/مارس من العام الحالي 2023.

- **المسار السياسي:** وهو مسار تطوّر بفعل عدد من العوامل التي باتت تتحكم في تحديد آفاقه ومتطلباته:

1. المعيقات والمحاولات الأمريكية لمحاصرة الصين واحتوائها داخل بحر الصين الجنوبي وجنوب شرق آسيا وإبعادها عن مصادر الطاقة والمواد الخام والأسواق الكبرى التي تمكّنها من منافسة الولايات المتحدة.
2. التقارب الصيني الروسي في مقابل التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة والتي تفاقمت بعد الحرب الأوكرانية وامتدت نحو شركاء الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي.
3. محاولة الولايات المتحدة إنشاء تحالف (هندي إسرائيلي أمريكي إماراتي) عرف باسم (U2I2)، والعمل على توسيعه لمحاصرة نفوذ الصين في المنطقة العربية والخليج العربي، اسوة باتفاق (اوكوس) الأسترالي البريطاني الأمريكي في المحيط الهادي والهندي، واتفاق (كواد) الذي يضم اليابان والهند والولايات المتحدة لمحاصرة الصين في الباسفيك والمحيط الهادي.
4. توتر علاقة الصين مع الكيان المحتل لفلسطين نتيجة العوامل التالية:

أ. اصرار الولايات المتحدة على وقف المشاريع الصينية في فلسطين المحتلة وعلى رأسها تطوير ميناء حيفا على البحر المتوسط، ومشروع ميناء أسدود وإيلات لنقل النفط من الإمارا ت العربية المتحدة وبشراكة صينية، ووقف تصدير التكنولوجيا إلى بكين.

ب. رفض الصين لأي تقارب أو تعامل دبلوماسي بين الكيان الاسرائيلي وجزيرة تايوان، واعتراضها على صفقة إسرائيلية لتزويد فيتنام بمنظومة دفاع جوي من صواريخ "باراك 8"، بمبلغ نصف مليار دولار، وفق ما ذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس" في 2022/8/18 بعد زيارة وفد من وزارة الدفاع الفيتنامية للكيان الإسرائيلي، علما بأن الصفقة ليست الأولى من نوعها، إذ سبقتها صفقة مماثلة في العام 2015 مع هانوي.

ج. كشف الكيان الاسرائيلي عن رسالة تحذيرية شديدة اللهجة وجهتها بكين لـ"إسرائيل"في اب/أغسطس من العام 2022، دعتها فيها إلى "عدم السماح للضغوط الأمريكية بإفساد العلاقات مع بكين" بحسب موقع واللا العبري، حيث أكد مسؤولون كبار في الخارجية الإسرائيلية أن "هذه المرة الأولى التي تتلقى فيها إسرائيل مثل هذه الرسالة

[4] وقع الرئيسان الصيني شي جين بينغ والبرازيلي لولا دا سيلفا أكثر من 20 صفقة خلال زيارته لبكين في 12 نيسان/ ابريل الحالي، وأهم ما جاء في تلك الصفقات أنها بدون الدولار، وهو ما يؤكد على طبيعة التوجهات الصينية الجديدة للاعتماد على العملات المحلية .

الحادة والمباشرة من بكين"، والتي تم تسليمها إلى سفيرة "إسرائيل" في بكين إيريت بن آبا، من قبل رئيس قسم العلاقات الدولية في الحزب الشيوعي (منصب برتبة وزير) ليو جينشاو.

5. إعاقة الولايات المتحدة لجهود الصين في توسيع استثماراتها في العراق وعلى رأسها تطوير ميناء الفاو على ساحل الخليج العربي، والضغط على العراق لإبطال العقود لنفطية وعقود الاستثمار الصينية في قطاع الطاقة والطرق والكهرباء.

وقد دفعت المعيقات السابقة الصين إلى المبادرة بلعب أدوار سياسية في المنطقة تنسجم مع الزيادة المطردة فى معدلات التوتر، وإلى اتباع خطوات أكثر تحفزًا ونزوعًا نحو المبادرة، وتمثلت بالآتي:

1. تعزيز دورها السياسي كقوة دولية لتحقيق الاستقرار والتوازن الدولي عبر تقديم نفسها كوسيط إقليمي ودولي في العديد من الملفات السياسية ومن بينها:

أ. الوساطة بين الرياض والسعودية وتوقيع اتفاق في بكين في اذار/مارس الفائت لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ب. تعيين وسيط للسلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومحاولة تفعيل دوره[5]، واتخاذها مواقف إيجابية من القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وخصوصًا مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة[6].

ج. طرح نفسها كوسيط بين روسيا وأوكرانيا لوقف الحرب المندلعة منذ شباط فبراير 2022.

2. تنويع علاقات الصين بدول المنطقة عبر الشراكات الأمنية للوصول إلى أعالي البحار، كان أبرزها إنشاء قاعدة عسكرية على البحر الأحمر في جمهورية جيبوتي، والمناورات العسكرية المشتركة بين إيران وروسيا والصين شمال المحيط الهادي، والمناورات البحرية الصينية الروسية وجنوب إفريقيا غرب المحيط الهندي قبالة سواحل جنوب إفريقيا.
3. تطوير الشراكة السياسية مع روسيا في عدد من الملفات في المنطقة أبرزها سوريا [7].
4. تطوير الشراكات الاقتصادية مع السعودية لتشمل إنتاج كعكة اليوارنيوم الصفراء، وتطوير وانتاج الأسلحة البالستية.

---

[5] في العام 2002، أوفدت بكين "مبعوثاً خاصاً لقضية الشرق الأوسط" للتركيز على الشؤون العربية الإسرائيلية. والمبعوث الحالي، تشاي جون، هو الخامس في هذا المنصب.

[6] خلال "مؤتمر مدريد" عام 1991، طرحت الصين اقتراحاً من خمس نقاط بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، لكنها لم تُشارك في المحادثات، ومنذ ذلك الحين، أصدرت نسخاً متعددة من هذا الاقتراح، خاصةً بعد جولات من التوتر المتصاعد، وهي: اقتراح من خمس نقاط في أيار/مايو 2003، وخطة من أربع نقاط في أيار/مايو 2013، واقتراح من خمس نقاط في آب/أغسطس 2014، وخطة من أربع نقاط في آب/أغسطس 2017، وخطة أخرى من أربع نقاط في أيار/مايو 2021. وكان جوهر كل اقتراح مماثلاً: التوصل إلى حل الدولتين بحدود عام 1967 تكون فيه القدس الشرقية عاصمة فلسطين، وإنهاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، والضغط من أجل بذل جهود دولية تسهل السلام والتعاون بين الجانبين. وفي أعقاب الإعلان في "منتدى التعاون الصيني العربي" عام 2018 الذي قال فيه الرئيس شي جين بينغ أن الصين تخطط لعقد مؤتمر دولي حول فلسطين. المصدر مركز كارنيجي مقال (سجل الصين على الصعيد الدبلوماسي في الشرق الأوسط بواسطة كارول سيلبر١٥ مارس ٢٠٢٣ .

[7] رغم ان الصين استخدمت الفيتو الى جانب روسيا 16 مرة في الملف السوري في مجلس الأمن إلا أنها دعمت "الجامعة العربية" وخطة السلام للأمم المتحدة المكونة من ست نقاط، أصدرت بكين اقتراحها الخاص المكون من أربع نقاط في عام 2012، وخطةً من "خمسة مبادئ" في عام 2014، وخطةً من أربع نقاط في عام 2021. ودعت كل وثيقة إلى احترام السيادة السورية وسلامة أراضي البلاد، وتسريع إعادة الإعمار، ومحاربة الإرهاب، ودعم الانتقال السياسي الشامل أو حل النزاع. كما عيّنت بكين "مبعوثاً خاصاً لسوريا" - شي شياويان، الذي يشغل هذا المنصب منذ عام 2016.

5. دعم الموقف الإيراني في الملف النووي والدعوة للتمسك بالاتفاق النووي الذي انسحبت منه الولايات المتحدة.

ثالثًا: الصين والتحولات الجيوساسية

بالعودة إلى دوافع الصين في رعاية الوساطة بين السعودية وإيران، فإن الدور الصيني قدّم مظلة سياسية واقتصادية مستقرة لتقارب الدولتين اللتين تربطهما علاقات قوية ببكين ورغبة قوية بتطوير العلاقة معها لتجاوز الضغوط والتقلبات في السياسية الأمريكية التي لم توفِ بتعهداتها للبلدين، سواء تلك المتعلقة بالاتفاق النووي الإيراني الذي انسحبت منه واشنطن رسميا في العام 2018، أو في حماية المنشآت النفطية السعودية ومساعدتها في حرب اليمن. في حين اتخذت واشنطن سياسة عدائية تجاه الدولتين، عبر ابتزاز كل من الرياض وطهران في عدد من الملفات، وعلى رأسها ملف حقوق الانسان وحرب اليمن، بالإضافة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على طهران، وتهديد الرياض بقانون مناهضة الاحتكار لشركة أرامكو السعودية التي تسعى الولايات المتحدة لسنّ تشريع (نوبك) لاستهدافها بحجة احتكارها للعديد من النشاطات الاقتصادية المرتبطة بصناعة النفط واستخراجه، فضلًا عن تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالنفط الخليجي وتراجع أهمية المنطقة لديها من ناحية جيواستراتيجية، لأهدافٍ تتصل بالانزياح نحو الباسيفيك وجنوب شرق آسيا والحرب الأوكرانية.

وقد أسهم تنامي العلاقات الاقتصادية وتوافر الظروف المحلية والإقليمية والتقلبات في السياسة الأمريكية، في تعزيز الحوار الصيني العربي خصوصا مع منطقة الخليج العربي وغرب آسيا، وهي تحوّلات عزّزها الانشغال الأمريكي بملف الحرب الأوكرانية ومحاولاتها المتكررة لإجبار الرياض على الانضمام للعقوبات على موسكو والانسحاب من مجموع (اوبك بلس)[8] التي تتزعمها السعودية وروسيا، فضلًا عن اقتراب طهران من موسكو وتقديمها الدعم والمساعدة لها في الحرب التي تخوضها في أوكرانيا بحسب ما تؤكده الولايات المتحدة.

وقد تحوّل اتفاق المصالحة السعودي الإيراني إلى نجاح صيني جيوسياسي في القدرة على جمع خصمين سياسيين، وهو أمر عجزت عنه الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح مرشحًا لأن يكون قاطرة لتطوير العلاقات الصينية العربية في المجالات كافة، وهي تطوّرات تطرح المزيد من التساؤلات حول أهمية العلاقات العربية مع الصين وآفاق ومتطلبات تطويرها.

رابعًا: تحديات تواجه تطوير العلاقات العربية الصينية

في مقابل المحفزات والمتغيرات التي تدفع نحو تطوير العلاقات العربية الصينية على المستوى الشعبي والرسمي، فإن هناك العديد من المعوّقات والتحديات التي تعترض طريق تطوير العلاقة بين بكين والعالم العربي والإسلامي، ويمكن تلخيصها بالآتي:

[8] يضم الاتفاق 23 دولة مصدّرة للنفط على رأسها روسيا والسعودية تجتمع بانتظام لتحديد كمية النفط الخام الذي يجب بيعه في السوق العالمية. وجرى التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016 بهدف خفض إنتاج البترول لتحسين أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- **على الصعيد الثقافي:**

ثمة غياب للإرث الاستعماري للصين في المنطقة العربية وفي العالم الإسلامي، ما ينفي وجود تاريخ سلبي في العلاقة بين الطرفين، في مقابل فجوة ثقافية عميقة بين العرب والمسلمين وبين الدول الأوروبية. كما تتبنّى الولايات المتحدة سياسات ليبرالية متطرّفة في المجال الثقافي، كالاجهاض والمثلية الجنسية التي تمسّ قيم الأسرة، وهي نقاط تدفع نحو مزيد من التقاطع بين القيم العربية والإسلامية وبين الصين، خصوصًا وأن الفلسفة الكنوفوشوسية تُقدّس الأسرة والعائلة، على عكس نظيرتها الغربية.

ولكن في مقابل ذلك تبرز مجموعة من التحديات التي تواجه تطوير العلاقات العربية الصينية على الصعيد الثقافي، ومن أهمها:

1. حاجز اللغة والدين والثقافة، والذي يقف كأحد أهم التحديات التي تعترض طريق تطوير العلاقات العربية مع الصين على الصعيدين الرسمي والشعبي.
2. النظام السياسي الشمولي المغلق بقيادة الحزب الشيوعي، وعدم توافر الصين على نموذج سياسي وقيمي.
3. غياب التواصل السياسي بين القوى السياسية والحزب الشيوعي الصيني، خلافا للنموذج الأوروبي المتغلغل في آليات السياسة العربية والإسلامية وفي كافة مفاصل الحياة المدنية والعسكرية.
4. ضعف حضور وتأثير الخطاب السياسي الصيني في المنطقة العربية والإسلامية، رغم تقديم الحزب الشيوعي خطابًا سياسيًا قائمًا على التعددية الدولية بأبعادها الاقتصادية والأمنية والثقافية، وهو خطاب حديث العهد تبناه الحزب الشيوعي في مؤتمره العشرين في كانون أول/ديسمبر عام 2022.
5. اعتماد الصين على النموذج والحضور الاقتصادي، وغياب الحضور السياسي والعسكري الفاعل، وهي نقطة ضعف يبدو أنها في طور التغيّر كما يوضح ذلك الدور الصيني النشط في الوساطة بين السعودية وإيران.
6. الصراع الدائر في إقليم تركستان الشرقية (إقليم شينجيانغ) بين الحكومة المركزية وواحدة من أصل عشر اقليات مسلمة[9] في الصين وهم الإيغور المسلمون، الأمر الذي تولّد عنه:

أ. هواجس صينية من نزعة انفصالية لدى الأقليات المسلمة تتحول إلى أداة يمكن أن تستغلها الولايات المتحدة لإضعاف الصين، وهو تحدٍّ واجهته الصين باللجوء إلى قمع الأقلية الإيغورية.

ب. توسيع الفجوة الثقافية بين الصين والعالم الإسلامي لتمتد من وسط آسيا إلى غربها، بشكل يهدّد بعزل الصين عن القوى المجتمعية والشعبية، ويعزّز صورة حكمها الشمولي الذي يسيطر عليه الحزب الواحد.

ج. تزايد قلق الصين من انتشار العنف والنزعات الانفصالية في أراضيها بتأثير ضعف التواصل مع القوى السياسية والمرجعيات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي.

[9] الاقليات المسلمة هي (القرغيز، التتار، الاوزبك، الطاجيك، القازاق، قومية سالار، باوان، دونغ شيانغ، هوي، الايغور) وتقدّر الصين عددها بـ 25 مليونًا، في حين تذهب تقديرات غير صينية إلى أن العدد هو 150 مليون نسمة.

7. رغم انتشار المراكز الثقافية الصينية المعروفة بمعاهد كنفوشيوس في الدول العربية، خصوصًا في الإمارات ومصر والجزائر، إلا أن الاعتماد على النموذج الاقتصادي وتفاعلات العلاقة الناجمة عن حركة رجال الأعمال من وإلى الصين، يمثّل المعيار الحقيقي لهذا التفاعل الذي يعتبر الأكثر تأثيرًا، ما يتطلب تكوين غرف تجارية وجمعيات تنظّم هذه العلاقة.

- **على الصعيد السياسي:**

من أهم التحديات السياسية التي تواجه تطوير العلاقات العربية الصينية:

1. تضارب مصالح الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا وغربها، فالنفوذ الصيني الديموغرافي والاقتصادي في ماليزيا وإندونيسيا يُمثّل أحد الهواجس المهمة لمسلمي جنوب شرق آسيا، خصوصا ماليزيا، في مقابل مصالح قوية للصين مع باكستان وبنغلادش، ومصالح متنامية مع أفغانستان والخليج العربي وإيران وتركيا.
2. ضعف الحوار والتواصل السياسي بين الصين والمنطقة العربية والإسلامية واقتصارها على المواقف السياسية الداعمة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، فيما تغيب آليات التواصل مع القوى السياسية والمجتمعية المؤثرة في المنطقة العربية، خلافًا لواقع الحال في علاقة الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية التي تحرص على تعزيز آليات التواصل مع الأطراف الفاعلة في المنطقة العربية والإسلامية.
3. قوة وفاعلية الدعاية الأمريكية والأوروبية المعادية للصين وحضورها المؤثر في المنطقة العربية، في مقابل ضعف الدعاية الصينية وصعوبة التواصل مع الجمهور العربي، وعلى عكس كوريا الجنوبية واليابان اللتين قدمتا نفسيهما كنماذج للنجاح تحظى بقبول أكبر من النموذج الصيني وأكثر تنافسية.

ويقابل هذه التحديات السياسة تجارب سياسية ناجحة للتقارب الصيني السوداني في حقبة الرئيس السوداني عمر البشير، والعلاقات الصينية المميزة مع الجزائر، والدور الصيني المتنامي في منطقة الخليج العربي.

- **على الصعيد الأمني:**

يُلاحظ ضعف الحضورالأمني للصين في المنطقة، باستثناء وجود قاعدة عسكرية في جيبوتي، ومناورات مشتركة مع إيران وجنوب إفريقيا، إلى جانب الحضور العسكري عبر الأمم المتحدة في عدد من الدول من خلال القبعات الزرق أو في دوريات مكافحة القرصنة في الخلجان والممرات البحرية وخصوصًا في البحر الأحمر وخليج غينيا.

خامسًا: العلاقات الصينية الأردنية

في المجال الاقتصادي، تنامى حجم التجارة بين الأردن والصين في السنوات الأخيرة، وأكد السفير فوق العادة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأردن تشن تشوان دونغ أن حجم التبادل التجاري بين الصين والأردن عام 2021 بلغ 4.4 مليار دولار، مرتفعا من 3.6 مليار في العام 2020، مؤكدًا ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وزيادة الاستثمارات الصينية في الأردن، في حين نمت الصادرات الصينية إلى الأردن في العام 2022 بمقدار 43 %، وهي علاقات تتسم بالنمو والحيوية في الاتجاهين، إذ تُعدّ الصين من أبرز الشركاء التجاريين للأردن، خصوصًا في مجال الواردات الأردنية.

ويسير تنامي العلاقات التجارية الصينية الأردنية بالتوازي مع توجهات صينية للاستثمار في قطاع الاتصالات و النقل في الأردن، حيث موّلت الصين طريق السلط –العارضة. ورغم النمو المتسارع في الاستثمارت والتجارة الصينية الأردنية، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات مهمة، كونها لا تشمل القطاعات الحيوية ومنها الطاقة والمياه والبنية التحتية كالطرق والموانئ، وهي قطاعات تشهد سيطرة أمريكية وأوروبية خصوصًا في مجالي الطاقة والمياه، كما أنها تواجه ممانعة أمريكية على هذا الصعيد فيما يتعلق بالاتصالات وشبكات الجيل الخامس 5G.

وفي المجال السياسي، وبالتوازي مع نمو العلاقات الاقتصادية الأردنية الصينية والاعتماد على الواردات من الصين، فإن العلاقات السياسية بين الدولتين هي في حدّها الأدنى، لغياب الفعاليات والأنشطة ومجالات التعاون السياسي المشترك.

وفي المجال الأمني، فإن أي تعاون أمني بين الأردن والصين يخضع لرقابة أمريكية صارمة، خصوصًا بعد أن طرح الأردن إمكانية امتلاك طائرات صينية مسيّرة من طراز (ذا وينغ لونغ The Wing Long)، وانتهى بامتلاكه طائرات من طراز CH–4 صينية سعى لبيعها في العام 2019 أملا في الحصول على طائرات مسيّرة أمريكية من طراز (بريداتور)، ما يجعل من الولايات المتحدة الوجهة المفضلة أردنيًا للسلاح، فضلًا عن القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على المساعدات التي تقدمها للأردن من أجل تمويل مشترياتها وضمانها ماليًا.

في ضوء ما سبق، فإن العلاقات الأردنية الصينية رغم أنها تنمو بشكل مضطرد في المجال التجاري، إلا أنها ما تزال خجولة في مجالات الاستثمار والتعاون العسكري والسياسي بسبب القيود الأمريكية التي يفرضها الحضور العسكري والسياسي والدعم الاقتصادي الأمريكي الكبير للأردن والذي يفوق المليار ونصف المليار دولار، إلى جانب حزمة من القروض والمساعدات الدولية والغربية.

ويقترن ذلك بغياب النزعة نحو المبادرة أردنيا على الصعيد الرسمي تجاه الصين، وغياب الانفتاح السياسي بين القوى السياسية الأردنية باتجاهاتها المختلفة وبين الصين، حيث تلعب العوائق الثقافية وبعض المواقف السياسية دورًا في ذلك، كما أن غياب الحوار بين الطرفين يسهم بشكل مؤثر في تعزيز هذه الفجوة.

سادسًا: التوقعات والآفاق المستقبلية

انطلاقًا مما سبق يمكن الوقوف على التوقعات التالية لمستقبل العلاقات الصينية العربية:

1. يُتوقّع أن يتنامى الاهتمام الصيني بالمنطقة العربية، ومن ضمن ذلك الأردن، لتعزيز المناعة الاقتصادية والسياسية الصينية في مواجهة الضغوط الأمريكية.
2. يُرجّح أن تعمد الصين للانفتاح على المرجعيات الإسلامية وبناء علاقات مع الأطر الشعبية خلال الفترة القادمة، لمواجهة الدعاية الأمريكية والغربية وحماية أصولها الاقتصادية والسياسية المتنامية في المنطقة العربية.
3. يُرجّح أن تسعى الصين للعب دور أكبر في الملف الفلسطيني عبر الوساطة والرعاية للتهدئة وخفض التصعيد، بتاثير من نجاحها في ملف المصالحة الإيرانية السعودية والرغبة بتعزيز حضورها السياسي، لذلك يُتوقع أن يترافق ذلك مع انفتاح صيني على الفصائل الفلسطينية المقاومة في ظل الاستفزازات الأمريكية لها في تايوان ومع تزايد الفجوة في العلاقة مع الكيان الاسرائيلي الذي يجد نفسه مضطرًا للانحياز للموقف الأمريكي.

سابعًا: التوصيات

1. تعزيز التواصل الثقافي مع الصين وطرح مبادرات ثقافية وأخرى تعريفية بالصين وبنظامها السياسي، وتفعيل دور مراكز الدراسات في هذا المجال، واستضافة الخبراء والأكاديمين الصينيين.
2. توفير متطلبات الانفتاح السياسي والثقافي على الصين من خلال إعداد المتخصصين والخبراء والاستعانة برجال الأعمال والتجار.
3. تعزيز الموقف الصيني الإيجابي من القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وتشجيعها على لعب دور أكبر وأكثر مبادرة في الملف الفلسطيني.
4. تثمين المبادرة الصينية لتحقيق المصالحة السعودية الإيرانية، وتشجيعها على مزيد من المبادرات الإيجابية في المنطقة.
5. تثمين موقف الصين الإيجابي من الأقليات المسلمة العشرة في الصين، والتي تملك إحداها حكمًا ذاتيًا (أقلية القرغيز)، وتشجيع الصين على تخفيف القيود على أقلية الإيغور أسوة بباقي الأقليات المسلمة، والتأكيد على أهمية تجاوز الخلافات، والتأكيد على أهمية الحوار الإسلامي في الصين لتجسير الفجوة بين الصين والعالم العربي والإسلامي.

6. رفض النزعات الانفصالية عن الصين، والتأكيد في المقابل على مكانة الأقليات المسلمة كعنصر بنّاء في إطار الدولة الصينية وكسفير سلام للعالم العربي والإسلامي.
7. إعداد مزيد من الدراسات والبحوث عن آفاق تطوير العلاقات الصينية العربية، خصوصا بين الصين والقوى السياسية والمجتمعية في المنطقة، وبناء قاعدة بيانات لدعم مسار الانفتاح والتعاون.
8. إنشاء أقسام للدراسات الصينية في مراكز البحوث والجامعات الخاصة بالتعاون مع الصين.

انتهى،